

الطبقة الوسطى تنهار: فقدان حزام الأمان الاجتماعي؟

ليا القرزي

قد يبدو من «العييب» الإضاءة على انهيار الطبقة الوسطى في لبنان، في وجود إحصاءات عن نسبة فقر تبلغ ٥٥%. ولكن أهمية هذه الطبقة تكمن في أنها «محرّك» الاقتصاد، اندثارها يعني تراجع الطلب والاستهلاك والنمو، وتآثر الدوائر المحيطة بها سلباً مع إقفال الشركات وتسريح العمال. أما الأخطر لديها فهو قدرتها على الهجرة، ما يُفقد لبنان رأس المال البشري

الطبقة الوسطى اللبنانية - نسخة ما بعد الحرب الأهلية - تفقد «مظلة» أمانها. انضمت فئة وازنة من مكونات الطبقة الوسطى إلى صفوف المتضررين من السياسات الاقتصادية، ولا سيما مع انتهاء «عزّ» دولار الـ ١٥٠٠ ليرة، وارتفاع الكلفة الاستهلاكية، ومصادرة مصرف لبنان والمصارف للدولارات الأميركية، والقيود التي فرضتها على السحب من حسابات الليرة اللبنانية. انهيار حُرّ تواجهه هذه الطبقة، التي يعتبرها البعض «حزام الأمان الاجتماعي»، على حدّ قول الخبير الاقتصادي، روي بدارو. هي التي كانت، إلى حدّ ما، مُتأخية مع نظام الربيع والفوائد المرتفعة، ف«تتنبّهت» إلى أضراره بعد أن أصابها ضرباته، وكانت بداية «الصرخة» في انتفاضة ١٧ تشرين الأول، التي شكّلت هذه الطبقة أحد أعمدتها، ولا سيما في المُدن: بيروت، طرابلس، جونبة.

في التقرير الذي أنجزته «لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - إسكوا» في آب الماضي، خُصّصت فقرة لـ«الآثار المترتبة على أصحاب الدخل المتوسط والطبقة الوسطى»، لتكشف النتائج عن «تحدّ كبير أمام لبنان ليحافظ على طابعه السكاني الذي يغلب عليه ذوو الدخل المتوسط... التحدي الحقيقي هو أنّ أصحاب الدخل المتوسط الأعلى والدخل المتوسط الذين يمثّلون الجزء الأكبر من رأس المال البشري في البلاد، لن يكون أمامهم خيار سوى الهجرة». وبحسب الأرقام التي نُشرت، فإنّ الطبقة الوسطى (يكسب الفرد بين \$١٤ و\$٢٧ في اليوم) انخفضت من ٤٥,٦% في الـ ٢٠١٩ إلى ٣٥,٢% في الـ ٢٠٢٠، والطبقة الوسطى العليا (يكسب الفرد ما بين \$٢٧ و\$٣٤ في اليوم) تدرّجت من ١١,٥% في الـ ٢٠١٩ إلى ٤,٥% في الـ ٢٠٢٠. من يجنون أكثر من \$٣٤ في اليوم، انخفضت نسبتهم أيضاً من ١٥% في الـ ٢٠١٩ إلى ٥% فقط في الـ ٢٠٢٠.

لماذا «الاهتمام» بوضع الطبقة الوسطى في مُجتمع لامست نسبة الفقر فيه الـ ٥٥%؟ «لأنّها أساس الحيوية في الاقتصاد، على المستوى الثقافي والتعليمي والسكن والاستهلاك، إضافة إلى أنّها تتخرط في العمل السياسي وتُعدّيه، في مقابل طبقة غنية مُتحالفة مع قوى السلطة»، يقول أستاذ السياسات والتخطيط في الجامعة الأميركية - بيروت، ناصر ياسين، مُستشهداً بالدور الذي لعبه المهنيون والأساتذة والأطباء والمحامون في «١٧ تشرين». بالنسبة إلى ياسين، «صحيح أنّ الطبقات المُتدنية تُعاني جدّاً، ولكن اضمحلال الطبقة الوسطى يعني خسارة جزء من هوية لبنان».

المدير التنفيذي لمؤسّسة البحوث والاستشارات في بيروت، كمال حمدان يُشير أيضاً في حديثه مع «الأخبار» إلى دور الطبقة الوسطى كـ«الركن الأهمّ في النمو الاقتصادي، كلّما كانت دائرتها واسعة شاملة عدداً كبيراً من الأفراد، ارتفع الإنتاج والطلب على الاستهلاك واختلفت نوعية الحياة». إذاً هل نعتبر أنّ أعضاء الطبقة الوسطى هم المُنتجون في المجتمع؟ يردّ حمدان بأنّ الطبقة الوسطى تتحدّد «بحسب مُستوى الدخل، الذي قد ينتج عن أجر ثابت، أو عمل حرّ، أو تحويلات من الخارج، أو ادخارات وفوائد. نسبة غير المُنتجين بسيطة من مُجمّل الطبقة الوسطى».

قبل انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار، كان يُدرج ضمن الطبقة الوسطى «الأسرة التي تملك دخلاً يراوح بين ٢٥٠٠ دولار و٧٠٠٠ دولار، بمعَدل وجود ١,٦ ناشط داخلها»، يقول حمدان ويشرح أنّ الأزمة طالت الجميع: العاملون لحسابهم، رؤساء المصالح، الأساتذة الجامعيين، القضاة، الأطباء، المُهندسون... وصولاً إلى أصحاب المؤسسات التي إما أُفقلت ففتحت عن ذلك بطالة العمال لديها، أو تتعرّض لخسائر تفرّض تعديلات جوهرية على السوق، سيتأثر بها كلّ من يرتبط مصلحياً بالطبقة الوسطى. باختصار، «كلّ أصحاب المداخل بالليرة هم بحالة هشاشة، بتفاوت الدرجات بينهم». الصدمة الاجتماعية ستحدث عندما يُرفع الدعم عن السلع الرئيسية غير المواكب باستراتيجية حماية اجتماعية من قبل الدولة، «فترتفع نسبة الفقر إلى ٦٠%. هذه الزيادة ستأتي من الطبقة الوسطى الدنيا التي تقع مباشرةً فوق الخطّ الأعلى للفقر».

من يجنون أكثر من \$٣٤ في اليوم، انخفضت نسبتهم من ١٥% عام ٢٠١٩ إلى ٥% فقط عام ٢٠٢٠

لا يوجد حتّى الآن، بحسب حمدان، دراسة «بالمعنى العلمي تُحدّد نوع وأحجام المسارات الإنهيارية»، ولكن يُمكن تلمّس التغييرات من أمثلة «بسيطة»، كأن يُصبح مُمكناً «التخلّي عن زيارة طبيب الأسنان، وصيانة السيارة، واستبدال الهواتف النقالة في حال تعطلّها»، كما يذكر ناصر ياسين، تدرّجاً صعوداً نحو «الانتقال من المدرسة الخاصة إلى الرسمية، واستبدال المستشفى الخاص بالطبابة على حساب وزارة الصحة، والنزوح المُعاكس من المدينة إلى الريف مع ارتفاع أسعار العقارات مبيعاً وإيجاراً». يظهر ذلك في بعض جوانبه، في عدم انطلاق أعمال الترميم وإصلاح المنازل المُتضرّرة من انفجار مرفأ بيروت، لأسباب مالية وغياب التسهيلات من المصارف، رغم إعلانات «حملات التضامن» الكثيرة من جانبها.

ليست المرّة الأولى التي يُحكى عن «انهيار الطبقة المتوسطة» في لبنان، فعند كلّ أزمة تكون هي في صُلب العاصفة. في عدد ٢٥ آذار ٢٠١٩ من «ملحق رأس المال»، كتب رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية - الأميركية، غسان ديبية عن «تراجع هذه الطبقة لصالح تركّز الثروة والدخل في أيدي القلّة».

الطبقة الوسطى (يكسب الفرد بين \$١٤ و\$٢٧ في اليوم) انخفضت من ٤٥,٦% في الـ ٢٠١٩ إلى ٣٥,٢% في الـ ٢٠٢٠

فمنذ عام ١٩٩٦ تمّ تجميد الأجور لفترة طويلة ودخل الاقتصاد في فخّ الأجور المتدنية، ولم تنمّ القطاعات العالية الإنتاجية، وأصبح نموّ المداخل المتأنيّة من الربح والفوائد والريع أعلى بكثير من نموّ المداخل الناتجة عن العمل، وارتفعت أسعار الأصول العقارية والسكنية، طاردهُ الطبقة المتوسطة من مراكز النقل

الاقتصادي إلى الضواحي». ولكن عملياً، تُعيد هذه الطبقة إنتاج نفسها كما فعلت بداية التسعينيات، وقد يكون ظهورها الجديد اليوم على شكل «طبقة الدولار» التي تضم كل أصحاب المداخل بالورقة الخضراء، أكانوا موظفي الشركات الأجنبية العاملين في لبنان، أم المنظمات الدولية وغير الحكومية، أم تحويلات المغتربين. لا يزال التثبّت من ذلك بحاجة إلى بعض الوقت، بسبب تسارع الأحداث والانهيّارات المتتالية، «الأكيد هو وجود خطر كبير يرتبط بانهيّار الطبقة الوسطى، يُدعى الهجرة»، بحسب حمدان. فهذه الطبقة «تملك الإمكانيات التعليمية والمادية لتُرحل. هذه الثروة ونقطة قوتنا في المنطقة، إذا غادرت هذه الفئة وبقي ذوو المهارات المُتدنية، فعلى الدنيا السلام». كلام حمدان يتلاقى مع حديث ناصر ياسين عن «تدني الترقّي الاجتماعي». المؤسف بالنسبة إليه «أن لا تُناقش أي جهة، حكومية أو من الانتفاضة، التحديات اليومية وتطرح البديل الحقيقي. كلّ النقاش يجري لسدّ ثغرات مُعيّنة، سيأتي وقت ينفجر فيه الخزّان بكامله.»

البنك الدولي لا يُساعد الطبقة الوسطى

موازنة البنك الدولي لمساعدة الفقراء في لبنان تبلغ قرابة ٢٠٦ ملايين دولار، هناك توجّه لأن تتوسّع قاعدتها، فتشمل أكبر قدر من العائلات اللبنانية. طُرح مع البنك الدولي أن تضم المعايير عائلات من الطبقة الوسطى، ولا سيّما المُتدنية، نظراً إلى أنّ الأزمة ستمتد إلى ما لا يقلّ عن ١٠ سنوات، مع غياب مؤشرات استعادة العافية الاجتماعية والاستهلاك، في مقابل تركّز الثروة في أيدي القلّة التي لن تتأثّر بالانهيار الحاصل، بل يمكن أن تُراكم أرباحها. إلا أنّ «البنك الدولي» رفض الطرح، مُفضّلاً حصر «مساعدته» بالفئة المُصنّفة فقيرة.